الاسرائيلي في ذلك الوقت، شمعون شامير، ان المشروع يعني ان عملية حصر المخطوطات ستبدأ، فسارع الى صوغ بحث، طبق الاصل عن بحث جامعة عين شمس، وقام بتقديمه، باسم البروفيسور مارك كوهين الاستاذ في جامعة برنستون الاميركية، الى هيئة الآثار المصرية.

كان المقصود، اذاً، استبعاد مشروع جامعة عين شمس واحلال مشروع اجنبي بدلاً منه، لتظل الهيمنة على هذه المخطوطات في أيدي غير عربية.

ومن الغريب ان تجرى محاولة في جامعة عين شمس لتمرير هذا الامر، وتتم صياغة خطاب من مكتب وكيل كلية الآداب، موجهاً الى هيئة الآثار، يعني انه لا مانع من قبول المشروع الاميركي، بشرط اشراك افراد مشروع جامعة عين شمس فيه. والبعد المستتر والظاهر في الوقت عينه هنا، هو ان جامعة عين شمس لا تدفع اجوراً للباحثين. فالمشروع الاميركي يملك ميزانية ضخمة. وقد قدم هذا المشروع الاميركي بعد شهر كامل من تاريخ مقابلتي لرئيس هيئة الآثار، وهو ما يكشف الموقف بوضوح.

تم اقناع وكيل الكلية بأن من اقنعوه بتوجيه ذلك الخطاب الى هيئة الآثار المصرية لا يريدون خيراً لمصر، ولا لتراثها العربي وتاريخها الاسلامي، فتفهّم الوكيل المسألة، وقام بالغاء الخطاب المذكور، وفي الوقت عينه أجريت اتصالات بنائب رئيس جامعة عين شمس والمسؤول عن شؤون البحث العلمي فيها، فقام بالاتصال برئيس هيئة الآثار. ونتيجة للاتصال بين الرجلين، أُصدر قرار من اللجنة الدائمة للآثار باستبعاد المشروع الاجنبي، ومنح امتياز المشروع للجامعة المصرية.

لكن محاولات الجانب الاسرائيلي لم تتوقف. فقد قرر اللجوء الى سلاح الضغط بالجالية اليهودية الاميركية؛ وقام مدير المركز الاكاديمي الاسرائيلي باستدعاء احد زعماء تلك الجالية، وهو الاستاذ برنارد لويس، لفرض مشاركة الجانب الاسرائيلي في مشروع جامعة عين شمس. وقام شمعون شامير بزيارة وكيل كلية الادب، وعبّر له عن استيائه واستياء زعماء الطائفة اليهودية الاميركية وقرارهم بتفويض لويس للتفاوض بشأن اشراك المركز الاكاديمي مع جامعة عين شمس في المشروع؛ كما أوضح له انه، في حالة رفض جامعة عين شمس لذلك الاقتراح، فان الطائفة اليهودية المصرية سترفض تدخل جامعة عين شمس في المقابر، على أساس انها منطقة دينية لها حرماتها الخاصة.

ونتيجة لهذه التهديدات، أعلنت الجامعة رفضها للتهديد ولتدخل المبعوث اليهودي ولأي محاولات للانتقاص من سيادتنا على ثروتنا الأثرية وتاريخنا.

وعلى أثر ذلك، حدّدت الجامعة الثاني والعشرين من نيسان (ابريل) ١٩٨٤ موعداً للعمل الميداني، بعد ان استكملنا استعداداتنا. غير ان هيئة الآثار، ممثلة بمراقب عام المعابد اليهودية، قامت باخطار الطائفة اليهودية، في خطاب رسمي، بموعد العمل؛ فأجابت الطائفة بأنها تطلب مهلة ثلاثة شهور لحين استفتاء الحاخام الاكبر في اسرائيل حول مشروعية هذا العمل. وللأسف، وافقت هيئة الآثار على ذلك، وتم تأجيل العمل الميداني.

ومن الغريب ان تلجأ الطائفة اليهودية الى هذا التصرف؛ في حين انه لو كان المشروع الاميركي والاسرائيلي هو الذي اقرته هيئة الآثار، لما كانت الطائفة اليهودية قد اعترضت.

في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٥، أرسل رئيس الطائفة اليهودية خطاباً الى هيئة الآثار المصرية يتضمن الفتوى التي أصدرها الحاخام الأكبر الاسرائيلي، وهي لا ترمي الا الى شيء واحد، هو فرض وجود ثلاثة من الحاخامات الاسرائيليين في اثناء تنفيذ المشروع، ليس فقط للقيام